E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL
E/CN.4/1993/97
22 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH/FRENCH

لجنة حقوق الانسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ٣٧ من جدول الاعمال

حالة حقوق الانسان في أراضي يوغوسلافيا سابقا

رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان من الممثل الدائم للبعثة الدائمة لجمهورية البانيا لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بموافاتكم بنص إعلان الوفد الالباني بشان حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا سابقا ، وبخاصة في كوسوفو .

وأرجو التفضل بتوزيع هذا الاعلان كوثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والاربعين للجنة حقوق الإنسان ، وباتاحة الفرصة لنا لقراءته في الجلسة ، قبل التصويت على القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا سابقا .

التوقيع: السفير زيف سيموني
الممثل الدائم

حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا سابقا

١ - إن وفد جمهورية ألبانيا يقدر بصدق الاعمال المنجزة في الدورة التاسعة والاربعين للجنة حقوق الإنسان ، بما في ذلك مشروع القرار المعنون "حالة حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا سابقا" . ويقدر بصورة خاصة اهتمام الامم المتحدة بالسعي إلى وضع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في كوسوفو .

٢ - ويقدر الوفد الالباني تقديرا بالغا التصميم الذي أبدته الامم المتحدة بمتابعة الحالة عن كثب ، وإدانة القمع الصربي ، وتحقيق وجود للأمم المتحدة في كوسوفو وتوقيع عقوبات ضد صربيا . ونرى أن القرار المذكور أعلاه ، الذي يعالج جزئيا الحالة في كوسوفو ، يشكل وثيقة رسمية هامة يتعين على اللجنة اعتمادها . فهو يكشف أخيرا الوضع الحقيقي للألبانيين في يوغوسلافيا سابقا . ويدين القمع والانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان والحقوق الوطنية الذي يرتكبه الصربيون ضد السكان الالبانيين .

٣ - وتعتبر معالجة مسألة كوسوفو ، كمشكلة ملحة تتطلب نظر اللجنة فيها ، علامة على بدء نهج جديد طالما كنا ندعو الى اتباعه . وإننا على ثقة من أن هذا المحفل سيواصل منح مسألة كوسوفو الاولوية بين المسائل التي تحظى باهتمامه .

٤ - ومن المهم بصورة خاصة أن يستمر العمل بتوصيات اللجنة فيما يتعلق بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحقوق الوطنية للألبانيين في كوسوفو . ولا بد أن تؤدي زيادة الضغوط التي ستحشد نتيجة لذلك إلى تحسين الوضع المتوتر السائد حاليا في كوسوفو .

٥ - ورغم تصريحات بلغراد المبتذلة بأن الجماعة العرقية الالبانية هي "الاقلية التي تحظى بأفضل معاملة في العالم" ، فإن العالم المتحضر يعلم أن الشعب الالباني في كوسوفو محروم بقسوة من حقوقه الإنسانية والوطنية ، ومن ثم يشكل حالة فريدة في أوروبا الجديدة .

٦ - ويرحب الوفد الالباني بمشاركة المجتمع الدولي ، وبخاصة الامم المتحدة ، في وقف انتهاك حقوق الإنسان في كوسوفو ويؤكد من جديد أن الخطوة الاولى نحو حل عادل ودائم لمشكلة كوسوفو يجب أن تشمل ما يلي: أولا احترام سيادة القانون ، بما في ذلك توطيد جميع المؤسسات الشرعية وعملها بحرية ؛ وثانيا ، الديمقراطية القائمة على التعددية ؛ وثالثا ، احترام حقوق الإنسان وفقا للصكوك الدولية المتصلة بذلك . فتوطيد هذه المؤسسات سيكفل احترام حقوق الإنسان . وبهذه الطريقة سيتمتع الالبانيون

بالحماية من العنف والقمع الصربيين . وبهذه الطريقة أيضا ، لن يتكرر القمع العنيف لاستقلال كوسوفو وإلغاء الحقوق الإنسانية والوطنية للأغلبية الألبانية ، كما حدث في عام ١٩٨٩ .

٧ - وترى حكومة ألبانيا أنه لا يمكن لأي حل سياسي أن يكون عادلا ودائما ما لم تكن هناك مراعاة تامة للارادة السياسية الواضحة لشعب كوسوفو وما لم يكفل الحق في تقرير المصير .

٨ - إن كوسوفو ليست جزءا من صربيا والشعب الألباني في كوسوفو لا يشكل أقلية . كما أن "الاستقلال الذاتي" يجب أن لا يعتبر حلا عادلا ودائما لمشكلة كوسوفو .

٩ - وفي هذا السياق يود وفد ألبانيا أن يسترعي انتباه لجنة حقوق الإنسان إلى الحقائق التالية:

(أ) وفقا لدستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لعام ١٩٧٤ كانت كوسوفو عنصرا مؤسسيا للاتحاد اليوغوسلافي ومارست بهذه الصفة حقوقها السيادية في مؤسسات اتحادية مثل الرئاسة والبرلمان ، والحكومة ، والقضاء ، والجهاز الاداري ، وكذلك في جميع الأجهزة والمحافل الاتحادية الأخرى ذات الطابع السياسي و/أو الاقتصادي ؛

(ب) ومثل جميع الوحدات الاتحادية الأخرى ، كان لكوسوفو دستورها الخاص ، وعلى هذا الأساس مارست بشكل مستقل جميع السلطات التي تتمتع بها وحدة دستورية اتحادية بالمعنى الكامل . وضمن هذا الإطار الدستوري ، كان لكوسوفو برلمان ، وحكومة ، وجهاز اداري ، وقضاء ، وشرطة ، ودفاع محلي ، ونظام مالي ومصرفي ، ونظام رعاية صحية ، وأكاديمية للعلوم والفنون ، ومراكز أخرى للتعليم العالي ، وشبكة تعليمية من المدارس الابتدائية والعليا ، ووسائط إعلام ، ومؤسسات ثقافية وعلمية ، الخ ؛

(ج) ولكوسوفو أراضيها وحدودها الخاصة ، التي يحددها ويكفلها الدستور . وتعيين اراضيها وحدودها لا يمكن تغييره بدون موافقة برلمانها . والواقع أنه لا يمكن حتى تغيير حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية بدون موافقته . ولا يمكن أيضا تعديل الدستور الاتحادي بدون موافقة برلمان كوسوفو ؛

(د) وكان لوفد كوسوفو لدى مجلس الجمهوريات والمقاطعات بالبرلمان الاتحادي حق الرفض بالنسبة لأي قرار يتخذ فيه ؛

(هـ) ومثل جميع الوحدات الاتحادية الأخرى ، كان لكوسوفو ممثل واحد في رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية وكان مؤهلا للانتخاب لشغل منصب رئيس مجلس رئاسة الاتحاد .

١٠ - ان الالبانيين في كوسوفو ، وهم جزء هام من الامة الالبانية ، سكان أصليون . فهم يعيشون في أراضيهم التي قطنها أجدادهم منذ قرون . وهم في الواقع نسل مجموعة سكانية مترابطة عاشت في المنطقة عدة قرون قبل وصول السلاف الى البلقان .

١١ - وكان الثلاثة ملايين ألباني في يوغوسلافيا سابقا يحتلون المرتبة الثالثة بين أكثر شعوب هذه الدولة المتعددة الجنسيات تعدادا ، بعد الصربيين والكرواتيين . وفي يومنا هذا ، يشكل الالبانيون البالغ عددهم مليونين في كوسوفو ما يزيد على تسعين في المائة من سكانها . ولهذا السبب لا يمكن معاملتهم "كأقلية" وبدرجة أقل "كأشخاص ينتمون إلى مجموعات الاقليات" . والواقع أنهم لا يعاملون الآن أيضا "كأقلية" أو كمجرد "جماعة عرقية" في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا . وفضلا عن ذلك فإن تجربة الالبانيين السلبية السابقة في مجال "الاستقلال الذاتي" تظهر أن هذا الاستقلال ضعيف للغاية وينبغي عدم محاولة تطبيقه مرة أخرى .

١٢ - ويبدو أن هناك إمكانية للتوصل إلى تسوية سياسية سلمية في كوسوفو ضمن إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا حيث يشارك ممثلو الالبانيين في كوسوفو في المفاوضات مع الاطراف الاخرى المعنية .

١٣ - وقد حاولت حكومة ألبانيا ، في هذا البيان ، أن تقدم إلى الدورة التاسعة والاربعين للجنة حقوق الإنسان بعض الجوانب الاساسية لموقفها الخاص بمسألة كوسوفو الصعبة ، التي قد يؤدي عدم معالجتها بالجدية والاهتمام اللازمين إلى امتداد الصراع إلى مناطق أخرى من يوغوسلافيا سابقا والى بلدان أخرى ، ومن ثم إلى تهديد السلم في البلقان والامن في أوروبا .

- - - - -